

التعداد السكاني: مفهوم وطرقه وتقويمه واستخداماته  
(مطابع دار الشبل للنشر والتوزيع والطباعة - الرياض)  
١٩٩٣م / ١٤١٤هـ

د. رشود الخريف

مراجعة: د. محمد عبد الجواد محمد علي

العد والتعداد من الأمور المهمة التي أرتبطت منذ الأزل بتاريخ البشرية وتطورها عبر العصور فعنيت الحضارات القديمة بالرقم والعد والاحصاء والتعداد. وقد كانت البشرية في مراحلها الأولى وفجر حضاراتها غير معقدة وبالتالي كان أمر العد والتعداد سهلاً ميسوراً نظراً لبساطة الحياة وللقلة العددية ذاتها لما يجب أن يُعد ويُحصى. رغم هذا فقد أولت هذه الحضارات أهمية لهذا الأمر - التعداد والاحصاء - ولا عجب أن يستمر الاهتمام بالرقم والعد والتعداد على مر العصور والأزمان، بل تتعاضد أهميته وتزايد مع النمو السكاني البشري وما صاحبه من نمو اقتصادي وعمراني وما صاحب هذا وذاك من تقدم تقني وعلمي إلى أن وصلت البشرية ومع نهايات القرن العشرين إلى ما يمكن أن نطلق عليه عصر السيادة أو الثورة الرقمية. أكثر من هذا فإن عصر المعلومات وتفجر المعرفة أو عصر ما يُسمى بالمعلوماتية - رقيق درب عصر الرقم - أو وجهه الآخر - لا يمكن أن يستقيم أمره أو يتم استيعاب إلا إذا وجدت العقول البشرية طرقاً وأساليبه لتحسين التعامل مع الرقم والسيطرة عليه والتحكم فيه. ولذا فليس بغريب أذن أن نرى أن معظم محاولات تقنية المعلومات المعاصرة موجهة نحو التعاضد باستخدام أدوات ووسائط هذه المعلوماتية ومفرداتها - ونعني بها النص والصورة والصوت - وصولاً إلى المستوى الأمثل يتم ذلك كله من خلال التحويل الرقمي Digital Transformation والمعالجة الرقمية Dig-ital Processing لهذه الوسائط المتعددة من وسائل التعامل الحضاري العصري. ولا شك أن التعدادات - بالتأكيد والضرورة والحتم - هي أحد الينابيع المعطاء التي تروي - من معينها الذي لا ينضب - ظمأ عصر المعلوماتية وعطشه والرقم أو علمية الأرقمة الجارية الآن على قدم ساق والمتلهفة للمزيد، ومادام البشر - ومنذ خلق الله الإنسان من نفس واحدة - يتناسلون ويتكاثرون

\* استاذ مساعد - قسم الجغرافيا - الرئاسة العامة لتعليم البنات - الرياض

بمتواليات هندسية لن يُوقف مدها إلا حين يشاء المولى جل وعلا وتحين الساعة ويبعث الله ما في القبور، يوم يحيي سبحانه العظام وهي رميم ثم يُحشر البشر أجمعين .

الرقم إذن حصره والسيطرة عليه وتطويعه وجدولته وتبويبه ومعالجته أمر في غاية الأهمية لتناول أمور حياتنا ودنيانا . ويسعد المرء حقيقة حينما يجد من بين الجغرافيين العرب ذلك الفارس المغوار الذي أدرك بحسن أهمية الرقم والعدّ والتعداد والذي يؤمن - وكما يتضح من مؤلفه - بمؤثراتهم وأبعادهم فأنطلق مؤلفاً كتاباً جغرافياً جديداً تحت عنوان :

### «التعداد السكاني : مفهومه ، وطرقه ، وتقويمه ، واستخداماته» .

يختلف هذا الكتاب في هدفه ومحتواه وبنائه وتركيبته جملة وتفصيلاً عن تلك الكتب الجغرافية العربية المتكررة والمتشابهة والتي سئم الكثيرون - كما يقول البعض - من تكرارها وتماثلها وسكونها وركود وسوق أغلبها وعدم إقبال المتلقين عليها ويُرجع البعض الآخر ذلك لعوامل ضعف في بنيتها وإتخاذها لنفسها مساراً تقليدياً أحادياً عتيقاً يجتر فيه نفس الموضوع ، وتُردد فيه نفس الفكرة التي سادت لفترات طويلة دون أن تقدم شيئاً جديداً لا في المحتوى أو المضمون ولا في المنهج أو الطريقة حيث استمرت هذه الكتابات - كما ذهب البعض في رأيه - المسلك الوصفي التقليدي في عصر تتوجه فيه معظم العلوم لتكون أو تصبح ذات توجه علمي ، تطبيقي إنساني . وقد وصل الأمر إلى درجة أن علت صيحات كثيرة تتساءل حقيقة أين اللحم؟ - ولا نقول الدسم والشحم - الذي يسد الرمق والذي يغني ويسمن من جوع حيث ما تبقى على المائدة في نظر الكثيرين أصبح مجرد حساء خضروات جغرافي أو مرقعة يصعب على محتسبها أن يستخلص منها مذاقاً معيناً أو لوناً مميزاً أو رائحة بعينها . والأدهى أن تتكرر نفس المرقعة دائماً على مائدة الكتاب الجغرافي العربية ويتلاحق تقديمها صيفاً وشتاء ربيعاً وخريفاً وعلى مر العهود والأعوام دون جدّة أو تجديد أو تقديم نفع مجتمعي إنساني وتطبيقي .

كتاب الخريف حول التعداد السكاني كسر القيد والقاعدة وتحرر من نمطية سائدة وقدم طبق اليوم الجديد الشهى الخاص وحسناً فعل ، بل إنه خرج عن نغم جنائزي حزين ظل سائداً في عالم تأليف الدرجات الكتاب الجغرافي العربي لأمد طويل ، نغم يعتمد على سلم موسيقي متكرر قليل الدرجات أو ضعيفها ، ذي إيقاع ثابت ساكن . وهو بخروجه عن هذا النغم التألفي السائد لا يقدم نوازاً بل أنه في تقديرنا محاولة موفقة لتقديم النغمة الصحيحة من خلال سيمفونية متوافقة مع التوجه التطبيقي النفعي للعلوم الاجتماعية وأدواتها ومن بينها العلوم الجغرافية ، وجعلها في خدمة قضايا المجتمع هذا من ناحية ، كما أن الكتاب من ناحية ثانية

يعالج موضوعاً حساساً ومرتبباً مباشرة بإشكاليات التنمية والتخطيط والتطوير في العالم النامي ودولنا العربية في مكان الصدارة منها، ومن ناحية ثالثة فالكتاب يأتي ليكون مواكباً لطبيعة العصر نجح في إبراز أهمية الرقم والتعامل معه ومع الثورة الرقمية التي تجتاح العالم الآن.

وقد جاء هذا العمل الذي ظهر منذ عدة أشهر في ٣٩٢ صفحة، ويتكون من مقدمة عرضاً لدواعي الإقدام على تأليف الكتاب أحسن المؤلف البحث عنها وعندما وجدها صاغها بلباقة ثم عرض لأهداف دراسته ومصادر بياناتها ثم تلا ذلك متن الكتاب الذي جاءت فصوله - التي بلغت عشرة - متوافقة إلى حد كبير مع الأهداف التي وضعها المؤلف لنفسه من حيث التغطية وتحقيقاً لها حيث اهتم الفصل الأول بمفهوم التعداد وتعريفه وأهدافه وخصائصه مع استعراض لتكاليف بعض التعدادات السكانية في بعض الدول. أما الفصل الثاني فقد خصص للتعرف على تاريخ التعداد السكاني وتطوره وانتشاره. وتلا ذلك الفصل الثالث الذي اهتم بطرق إجراء التعداد وأساليب جمع بياناته والخطوات الأساسية للتحضير لإجرائه وتنفيذه. وخصّص الفصل الرابع للتعريف بالخرائط واستخداماتها في تنفيذ التعداد وإبراز نتائجه بالإضافة إلى جغرافية التعداد المتمثلة في التقسيمات الجغرافية المستخدمة لأغراض التعداد. ثم خصص الفصل الخامس للحديث عن استمارة التعداد ومقوماتها الأساسية، أعقبه الفصل السادس الذي اهتم بمستوى دقة بيانات التعداد ومدى شموليته وأساليب تقويمها. ثم خصص الفصل السابع لدراسة وضع التعدادات السكانية وتاريخها في الدول العربية، بالإضافة إلى تقويم شامل لها من حيث الدقة والمدة المستغرقة لنشر نتائج التعداد. وتلاه فصل آخر (الفصل الثامن) اهتم بتحديد الصعوبات التي تواجه التعدادات السكانية بشكل عام وفي الدول العربية بشكل خاص. وخصص الفصل التاسع لاستعراض أهم أوجه استخدامات بيانات التعداد المتعددة التي تشمل التخطيط بجميع أنواعه ومستوياته كالتخطيط الشامل والتخطيط الحضري والتخطيط التربوي والتخطيط للخدمات الصحية وغيرها، بالإضافة إلى ما يوفره التعداد كإطار للعينات والمسوحات وما يقدمه لقطاعات التجارة والصناعة والتسويق. وفي الفصل الأخير تم التعرف على بعض المفاهيم الأساسية والأساليب الإحصائية المتعلقة بالتعدادات السكانية خاصة، والدراسات السكانية على وجه العموم. ثم جاءت الخاتمة والتوصيات التي أعقبها في نهاية الكتابة قائمة بالمراجع العربية والأجنبية ومجموعة ملاحق بلغت عشرة كان آخرها ملحفاً خُصّص لمجموعة مصطلحات معجمية بالإنجليزية ومقابلها بالعربية في مجال الدراسات السكانية.

يبدو للوهلة الأولى أن الكتاب على هذا المنوال قد نحا منحى تقليدياً على الأقل من حيث الشكل والبناء والتسلسل والتركيب (كأي كتاب آخر)، ولكن الكتاب في واقع الأمر للمتمعن

في فصوله ومحتواه ومضمونه قد نحا منحى جديداً أو مختلفاً بطرقه لموضوع حيوي جديد من حيث المحتوى والمضمون والقضية التي يعرضها، وعرض لموضوع ذي أرضية جغرافية واسعة، أو على الأقل ذات بعد مكاني لأبد الجغرافي - ربما يشترط أن يكون - ماهراً ذا حسّ مكاني متقد - أن يتناوله، يسبر أغواره، أو على الأقل يكشف لنا عن مسارات العروق الجغرافية وشرائينها الدقيقة وربما الكثيرة التي تسري في جسد هذا الموضوع أو النظام العلمي - التعداد - إذا جاز لنا التعبير وتجاوزنا واعتبرنا أن التعداد يمكن أن يُدرج في عداد النظم والتخصصات العلمية. وإبراز جوانب هذا الموضوع جغرافياً مهمة صعبة في حد ذاتها أداها المؤلف على خير وجه. علاوة على ذلك فقد أحسن المؤلف اختيار موضوع حيوي للكتابة فيه فهو إذن اختيار ذكي بعيد النظر وموفق جاء في توقيت سليم بل في وقته تماماً ومواكباً الصحوّة التعدادية التي بدت بوادرها تهل تسري على مجتمعات الدول النامية والدول العربية والخليجية منها على وجه الخصوص وبعد سبات عميق طويل، وتدليلاً على ما نقوله نسوق لحجتنا مجموعة النقاط التالية:

(١) أنه في كثير من الدراسات السكانية التي عالجهها الجغرافيون، لم يتناولوا فيها موضوع التعداد وقضاياها بشكل تفصيلي، وإنما جاءت معظم اشارتهم إليه تحسّساً عن بعد، وليس كما ورد في كتاب الخريف، فضاعت أهمية هذا الموضوع في تلك المعالجات في زخم العرض الجغرافي التقليدي المعتاد الذي غلب على معظم هذه الكتابات على عكس ما فعل هذا الكتاب وانتهج.

(٢) أن موضوع الكتاب محل مراجعتنا وإن كان قد تعرض له من قبل متخصصون في أفرع علمية أخرى (علم الإحصاء / التخطيط / الديموجرافيا / علم الاجتماع)، إلا أن هذه المعالجات التي وردت من قبل تخصصات أخرى أهملت هذا الموضوع - ولا نقول تجاهلت - أو على الأقل جاءت مفتقرة إلى الإشارة إلى الأبعاد الجغرافية (البعد المكاني الإقليمي). لذا جاءت معالجة الخريف معالجة وسطية جيدة تميزت بأنها جمعت بين الشقّ الجغرافي (المكاني) والشقّ الفني الإحصائي الرياضي بطريقة متوازنة تحسب للكتاب في ميزان إيجابياته وحسناته.

(٣) علاوة على ذلك، فقد استطاع الكتاب أن يطرق ذلك الباب العالي - باب الرقم والأحصاء والمعادلة والتحليل الرياضي - الذي ظل فترات طويلة موصداً في وجه محترفي العلم الجغرافي وممارسيه لا ندري بفعل الجغرافيين أنفسهم وقصوراً منهم رغماً عنهم، فنجدته يسلك ذلك الدرب الشاق، والطريق الوعر الحافل بالصعوبات، بل أنه قد نجح في إبراز جوانب موضوع تعدادي إحصائي ظل فترة حكرّاً على تخصصات أخرى غير جغرافية لأمد طويل من الزمن.

(٤) أكثر من هذا فقد أستطاع المؤلف أن يجمع بين عدة عناصر كونت معاً توليفة من نوع

خاص أضاف فيها الكاتب وخلط - بقدر ومقدار - بين جرعات متوافقة ومتناسبة فنجد في الكتاب نتفا حول الجغرافيا، والكارتوجرافيا، والإحصاء، والتاريخ، وعلم السكان، فانبعث منه أريجاً علمياً من نوع خاص وبثت منه أشعة فأضاءت عتمة مخيمة على أجواء الكتابات الجغرافية.

(٥) أن الكتاب تضمن في عرضه عدة تجارب تعدادية وإحصائية شملت عوالم من الشرق والغرب والشمال والجنوب، وإن كان قد حاول جاهداً أن يركز على التجربة العربية محلاً لها وناقداً إياها ومبرزاً لأوجه النقص فيها. . وقد تحمل الصعب في ذلك بما بذل من جهد واضح في تصميم وتوزيع استبانة استطلاع رأي قام بتوزيعها على جهات الإحصاء والتعداد المسئولة ليس فقط في العديد من الدول العربية بل أيضاً في كل من الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة واليابان، حتى يتعرف على تعدادات لبعض الدول وطرائقها في جمع البيانات وإجراء التعداد وتصميم الاستمارات.

(٦) أن الكتاب سار في الخط الذي رسمه وحدده لنفسه بحذر شديد وحاول أن يقدم لنا سهلاً ممتنعاً يناسب العديد من المستويات والقراء والتخصصات. فهو مثلاً لم يغص في تفاصيل معادلات رياضية أو نماذج رياضية معقدة، رغم أهميتها عند الحديث والتطرق لمثل هذا الموضوع، ولم يبسط الأمور التي عالجها أيضاً إلى درجة التسطيح، فجاءت المعالجة في الإجمال ذات خطوط متوازنة ومتوازية حققت الغرض منها إلى حد كبير في تزويد القارئ المتخصص والعام بوجبة متوازنة في موضوع التعداد. وإن افتقد الكتاب التعمق في تغطية بعض النقاط كمستويات الدقة، الأخطاء، والطرق الحديثة في معالجة ذلك، وكذا الإسقاط السكاني ووسائله باستخدام البيانات التعدادية، فإن ذلك لم يخل بشدة بإجمالي مجموع الكتاب.

وبرغم الإيجابيات الواضحة التي يعرضها هذا الكتاب فإن الأمر لا يخلو من توجيه نقد تحليلي لفصوله وإن كان بعض أوجه هذا النقد شكلي، والآخر منهجي، والثالث في المضمون والمحتوى. وهذا أمر لا مفر منه والعمل العلمي الجاد الجيد الذي يذل فيه جهد هو دائماً محل شغف وإهتمام ونقد القراء. وسنحاول قدر الطاقة في نقدنا وتقييمنا مراجعتنا لهذا العمل أن نكون منصفين لا تنصيد خطأ بقدر ما يكون منهاجنا دائماً هو إعطاء المؤلف حقه ماله وما عليه، وبهدف السعي ومع المؤلف وقراء هذا الكتاب الآخرين الوصول إلى الحقيقة العلمية والصواب. وفيما يلي مجموعة الملاحظات حول تقييم هذا العمل:

(١) فالمقدمة على سبيل المثال اقتصرت على عنصرين أساسيين وهما إبراز مشكلة وأهداف الدراسة وأهميتها ومصادر بياناتها. . وربما لا تتفق مع الكاتب كثيراً في أن يكون لكتاب ما



مشكلة بقدر ما يكون ذلك لبحث أو دراسة مصغرة، أما الكتاب فعادة ما يعالج موضوعاً أوجبه دواعٍ وضرورات، وقد وضح أن المشكلة التي ربما كانت حافزاً ودافعاً للكاتب أن يخطو هذه الخطوة الشجاعة هو عدم توافر الدراسات الشاملة والتفصيلية المهمة بالتعداد السكاني، وإن كان هذا حافزاً طيباً، وهدفاً سامياً وجليلاً، ومهمة خير عاجلة أيضاً - وخاصة في ظل الصحوة التعدادية الراهنة - إلا أننا لا نعتقد أن هذه مشكلة بحثية أو دراسية في حد ذاتها تستحق الدراسة بقدر ما هي مدعاة أو ضرورة تستوجب إجراء الدراسة. وكم كنا نود أن يفرع لنا المؤلف من هذه المشكلة. مجموعة أخرى من القضايا ذات الصلة.

(٢) أما الفصل الأول فرغم أنه بدأ بتعريف التعداد إلا أنه كان يؤمل أن يحدد لنا المؤلف ماهية هذا الفرع أو التفرعة وهي «التعداد» بالتحديد والإسهاب، وعلاقتها بالعلوم والنظم العلمية الأخرى (كالجغرافيا - وعلم دراسات السكان - والاقتصاد - والإحصاء والتخطيط - وعلوم الحاسوب والاجتماع)، وما إذا كان التعداد يمثل تخصصاً أو نظاماً علمياً أو أنه مجرد إجراء دوري تنظيمي - ربما بيروقراطياً في نظر البعض - وهل يمكن بتزواجه أو تهجينه بنظم وفروع أخرى أن يثري معنى ومغرى محتوى ومضموناً ويتولد عن ذلك فرع أو نظام علمي جديد يمكن أن يكون أحد فروع تخصص جامعي مثلاً، أم أن مادة - التعداد - شيء وحيد الخلية غير أليف لا يقبل تزواجاً وأنه من عالم الجوامد الباردة التي لا تقبل زواجاً أو تزويجاً. هذا ما لم نجد له إجابة في العرض التاريخي الطيب لتطور التعدادات. ولعل من حسنات هذا الفصل ما أورده المؤلف بخصوص تقديرات كلفة التعداد عبر ثقافات تعدادية مختلفة وكذا تقديرات التعداد على مستوى الفرد الواحد. وهي نقطة جيدة تدرج في إقتصاديات إجراء التعداد وتمثل أهمية وإن كان التساؤل الذي تركنا معه الكاتب حيارى هو أيجوز في دراسات التعداد أن يجري مثلاً قبلها أو بعدها دراسات جدوى، وماذا عن كيفية إجرائها وإجراء تحاليل الكلفة والمنفعة في هذا الخصوص؟ وهل من مثال يوضح لنا كيفية الحسبة لذلك؟.

(٣) ومما يلفت النظر في الفصل الثاني الذي أورد عرضاً تاريخياً مسهباً لموضوع الكتاب عبر العديد من القصص التعدادية المشوق، تلك القصة حول ما ذكر بخصوص بعض الدول كالألمانيا وهولندا وأيسلندا وعدم إجرائها لتعدادات سكانية منذ فترة، وذلك لاعتبارات كنا نود أن نرى لها تحليلاً أكثر عمقاً واستطراداً مما أورده المؤلف من تعليق مختصر حولها، مما أثار عديداً من التساؤلات والأطروحات تركنا معها المؤلف - أيضاً - حيارى دون إجابة شافية وبعد قصة المشوق لتاريخ التعداد. ومن بين هذه التساؤلات مثلاً هل مع تقدم الأمم الحاجة إلى إجراء التعدادات؟ وحيث يمكن أن يكتفي فقط مثلاً بالتسجيل والعينة. وما خطورة ذلك على الدقة والشمولية؟. وهل التقدم في علوم الحاسوب والنمذجة الرياضية وتقنيات الإتصال العاتية القوة والحواسيب

الفائقة الأداء ستغنيانا إن آجلاً أو عاجلاً كليةً وتاماً، وتزيل عن أهل الشعوب والأمم وميزانياتها عبء إجراء التعداد؟ وهل ستؤول معظم الدول أن عاجلاً أو آجلاً وحتى تلك النامية منها والعربية من بينها إلى مال هولندية والدنمارك والمانيا وأيسلندة تستغني عن التعداد بتقاليده وأعرافه التي عرضها المؤلف في كتابه وسيحل محلها شيء آخر؟ أم أن الأمر مازال في علم الغيب؟؟ وهل هذا الشيء الآخر سيكون أكثر دقة أو أقل؟ وهل أمر توقيف التعداد أو البحث عن بدائل له وكما في بعض الحالات (هولندة وألمانيا) يعود مثلاً بالدرجة الأولى فقط إلى أنسجة وتركيبية المجتمعات ودينامياتها الاجتماعية التي تعظم من خصوصية الأفراد، وترتبط بالمدى أو الحد لنطاقات حرية الإفصاح عن معلومات، والإجابة عن تساؤلات ما تؤدي إلى بيانات يرغب في الإدلاء بها من عدمه حين يجري تعداد هنا أو هناك، مما قد لا يستوجب معه إجراء تعداد احتراماً لتلك الخصوصية. ثم ماهو الموقف الاسلامي وتجارب التعداد في صدر الإسلام وعصوره اللاحقة وخاصة التجربة العمرية والأموية والأندلسية والأيوبية وغيرها كثير في هذا الصدد؟ فربما بإحيائهم - تلك التجارب - يكون هناك مخرج وحل. وكنا نأمل أن نرى بعض الخطوط العريضة التي يمكن أن تستشف من التجربة الإسلامية في التعداد - وربما على بساطتها فقد تثبت صلاحيتها لأمكنة وأزمنة وأوضاع المسلمين الراهنة. وهل من أدبيات تتعلق بموضوع التعداد في الفكر الإسلامي؟

(٤) يبدأ الثقل الحقيقي للكتاب يتضح مع بداية الفصل الثالث حيث عرض فيه المؤلف لأربعة عناصر متوازنة ومتصلة تتعلق بكل من طرق إجراء التعداد، أساليب جمع البيانات، وتوقيت التعداد والخطوة الشاملة لتنفيذه. وقد جاء هذا الفصل متعمقاً وشاملاً وإن كان ما ذكر بخصوص العمل الكارتوجرافي أو الخرائطي (فقرة ٦ ص ٧١) في هذا الفصل، وتحديد مناطق العد أو المناطق الإحصائية (فقرة ٧ ص ٧٠) جاءت في معالجة مختصرة لم تشف معها حتى المعالجة الكارتوجرافية الأكثر طولاً في الفصل التالي - على الأقل - للإجابة عن تساؤلات خاصة بالمعايير المستخدمة أو المقترحة من جانب المؤلف في تحديد تلك المناطق، وكذا الإشكاليات المحيطة بتلك العملية. فربما أضفت العناية بذلك على هذا الجزء أهمية وثقلاً علمياً مفيداً. وما أنتقض هنا هو عدم الربط بين الفقرتين (رقم ٦ ورقم ٧) والفقرة (٩ ص ٧٦) المتعلقة ببرامج التبيوب والفقرة (١٠ ص ٧٧) المتعلقة باختبارات التعداد والفقرة (١٢ ص ٧٨) المتعلقة بخطة العد ويلاحظ عدم وجود فقرة (١١) ولربما سقطت طباعياً. وما يدعونا إلى التساؤل بعد قراءة هذا الفصل إلا من إطار - على الأقل - نظري محكم أو طريقة رياضية تحكم أو تتحكم في هرمية جغرافية التعداد وتدرجها من القمة (الوحدات التي هي أكبر حجماً سكانياً)؟ إلى القاعدة (الوحدات الأقل حجماً سكانياً) وهل نظرية المكان المركزي أو البؤرة المركزية رغم مثالبها هي

فقط الإطار الأمثل؟ . . أم أن هناك جديداً في هذا الصدد من طرق وأساليب يمكن أن يتمحور حوله أسلوب التقسيم والتدرج؟ . . أم أن الأمر يجب يترك لمعايير تتعلق بظروف المكان والزمان؟ . وهل مشاكل التعدادات تنبع في معظمها من ذات النقطة بعينها - معايير التدرج وتقسيمات الوحدات الإحصائية؟ أم أن أهواء واضعي الخطط والسياسات وتوجهاتهم هي أساس وضع معايير التقسيم؟ أثر المؤلف على ما يبدو - عدم الخوض في إشكاليات كل هذا وذلك تفصيلاً رغم أهمية القضية .

(٥) وقد جاء الفصل الرابع عاماً ووصفياً رغم أهميته في محاولة لإبراز العلاقة بين الخرائط والتعداد، ويا حبذا لو أن أمثلة تطبيقية ذات طبيعة تعدادية محلولة قد ضربت وحسبت ومثلت بديلاً عن المعلومات السكانية وطرق التمثيل الكارتوجرافية المعتادة والتي نجدها متناثرة هنا وهناك في العديد من الكتب الجغرافية وجاءت في هذا الكتاب نبذات وشتات، ونرى أن موقع هذا الفصل قد جاء عازلاً أو فاصلاً بين الفصول الأولى (الثلاث) وما تلا الرابع من حشد من عدة فصول تمثل امتداداً طبيعياً كان يجب أن يستمر بين الفصل الثالث والخامس والسادس قطعاً الفصل الرابع والذي كنا نرى بأن يؤخر موقعه قليلاً فالفصول ٣، ٥، ٦ معاً تكون وحدة متصلة ثم يرتبط بهم أكثر الفصل الثامن مكملًا هذه الوحدة ليصبح سابعاً وهذا يعالج الموضوع المتعلق بالصعوبات التي تواجه إجراء التعدادات لذا نرى أن يصبح الثامن سابعاً ويصبح الفصل التاسع ثامناً ثم تجيء الخرائط كفصل تاسع ويبقى العاشر كما هو أو أن يكون في المقدمة والمدخل . هذا ويحتاج فصل الخرائط والتمثيل الكارتوجرافي إلى مزيد من التنقيح والتحديث لعل يكون ذلك في طبعه قادمة، وكنا نأمل توضيحاً أفضل لعلاقة التعداد، بنظم المعلومات الجغرافية وكيفية استخدام هذه التقنية في التعداد، ومادام المؤلف قد أورد مسمى هذه التقنية ولكن في جملة وكلمات معدودة فقط وقد كنا نأمل أن يتمشى الكتاب - الأكاديمي - الذي من المفترض أن يسبق ما يجري في الميدان والادارات الحكومية - مع التحديث الجاري في معظم أجهزة الأحصاء والتعداد حتى بالعديد من الدول النامية الآن نظراً لإيمانها بأنه باستخدام هذه التقنية (نظم المعلومات الجغرافية) وتطبيقها في مجال الدراسات السكانية والتعداد سيمثل نقلة تساعد على حل كثير من التعقيدات والصعوبات والمشاكل الفنية المتعلقة بالتعداد وأجراءاته وتقسيماته وتمثيل بياناته وتحليلها بإدخال الأتمتة والآلية على كل هذا وذاك . ونرى أن التزاوج بين نظم المعلومات الجغرافية من ناحية والتعدادات من ناحية ثانية سيثير إلى حد كبير قضايا إتخاذ القرار وسيجعلها أكثر دقة وصواباً ومعقولة . ويتضح ذلك مما أورده المؤلف بإختصار شديد أيضاً حول نظام تيجر Tiger الأمريكي الذي هو في الواقع نظام معلومات جغرافي تعدادي ممتاز تتبناه هيئة التعدادات الأمريكية، وتنظم دورات منتظمة حل استخداماته وتطبيقاته للعديد من



أبناء الدول النامية وبالتعاون مع الأمم المتحدة .

يأمل القاريء لهذا الفصل - خاصة إذا كان جغرافياً مقدس ويعظم أمر الخريطة والتمثيل الكارتوجرافي - أن يحظى - وربما في طبعة قادمة مزيدة ومنقحة - بمزيد من التحديث والتجديد لتلك الطرق التقليدية بل العتيقة ، التي عرضها ذلك الفصل والتي أصبحت طرق إنشائها اليدوية غير قادرة على معالجة كم البيانات الهائلة التي يتناولها التعداد أو التي تستخرج من نتائجه فيما بعد وحيث يعتقد الكثيرون الآن - خاصة من الكارتوجرافيين المحدثين أنصار الآلية والأتمتة وإستخدام علوم الرسوم الحاسوبية ودمجها مع نظم دعم اتخاذ القرارات خاصة المكاتب منها - يعتقد كل هؤلاء وأولئك بعدم مقدرة هذه الطرق التقليدية على تمثيل بيانات التعداد المركبة والمتعددة الأبعاد والأطراف مما دفعهم حتى بالقول - أو بالاعتقاد - ومع التقدم في التمثيل الرسومي الحاسوبي إن هذه الطرق العتيقة أصبحت طرق تزيين أكثر منها طرق تمثيل ولا يمكن لصانع قرار عصري أو واضع سياسات واعٍ أو مجازف باتخاذ قراره على أساسها .

(٦) تعمق الفصل الخامس وسبر أغوار النواحي الفنية المتعلقة باستمارة التعداد وتجهيزها . وفي هذا فائدة جمة وأثرى الفصل أيضاً نبذة حول كيفية التعامل مع البيانات المفقودة والتي يمكن للقاريء الأكاديمي والباحث في أفرع عدة أن ينتهج منهاجها حينما يقابل مشاكل بيانات مفقودة مماثلة في معالجاته البحثية خاصة على مستوى الرسائل والأطروحات العلمية أو الدراسات والبحوث المسحية التي تمثل فيها عادة قضية البيانات المفقودة إشكالية - ولا نقول أزمة - علمية مزمنة .

(٧) ولعل من حسنات الفصل السادس معالجته لقضية الأخطاء ودقة بيانات التعداد وطرق تقويمها وجاءت المؤشرات وطرق حسابها إضافة طيبة في هذا الصدد مع إبراز المزايا ومساويء كل طريقة وهي مؤشرات حسابية نقرر أن أغلبها يمكن وصفه بأنه خام إلى حد ما ، وهناك العديد من الطرق الأخرى التي ربما لم يتسع إطار هذا الكتاب لها وتعتمد على الإحصاء الرياضي ونظرية الاحتمالات وبعض النماذج الرياضية المعقدة ربما تكون أكثر دقة في مؤداها وإن كان ذلك إذا تضمن واشتمل سيُضيف وسيُضيف ربما تعقيداً على محتوى الكتاب آثر المؤلف أن يتجنبه ربما عملاً بمبدأ السلامة - أو البساطة - أو لا وهو ما نتفق فيه معه وإن كنا في نفس الوقت نود قراءة المزيد حول واحدة من اختبارات الجودة والتحسين التي ذكرت في نهاية هذا الفصل دون إشارة تفضيلية إلى دقائقها الرياضية المعقدة أو كيفية إجرائها ذلك حتى تعم الفائدة .

(٨) مثل الفصل السابع عرضاً تاريخياً مسهباً جيداً لتجارب العديد من الدول العربية في

مجال التعداد وتاريخ إجرائها وكنا نود في نهاية الفصل أن نخلص إلى أهم الخطوط العريضة أو الملامح الرئيسية التي يتصف بها التعداد العربي، وماهي المقترحات العملية أو التوصيات في هذا الخصوص. وهل يؤمل يوماً ما في توحيد قياس على الأقل لمعايير ومواصفات قياسية موحدة.

ومن سوء الطالع - وإن كان ذلك أمراً متوقعاً - أن يظهر بوضوح من خلال عرض هذه التجارب تفاوت واضح في طريقة الإجراء والنتائج والدقة والتوقيت وطبيعة البيانات بين دولة عربية وأخرى. ويشكر المؤلف على إبرازه لهذا التفاوت وتتبعه الطيب عبر الإستبانة والإستمارة وتاريخ تعداد كل دولة للوصول إلى حقيقة التفاوت. فلا أرضية مشتركة ولا قواسم مشتركة - حتى بحد أدنى - تجمع أقطار أمة العرب تعدادياً. ونرى أنه ربما لا غبار أو اعتراض على أن يكون لكل دولة عربية خصوصية تعدادية ما طريقة ومنهجاً، أو محتوى ودقة فهذه حكمة الخالق في جعلنا شعوباً وقبائل، ولكن ميزة فصل الخريف السابع أنه ربما جعل بإمكان معشر العرب أن يتعرف بعضهم على البعض على الأقل تعدادياً، ويدركوا كم هو حجم التفاوت وإنعدام التنسيق، والتوحيد القياسي، فيما بين تعداداتهم. ونتيجة لما عرض في هذا الفصل، فإن الحيرة حول حقيقة العدد الفعلي لسكان الدول العربية تزول بعد قراءة هذا الفصل. . ولا عجب أننا سنظل ندور في دائرة التساؤل المفرغة - وربما المفرغة - عن حقيقة العدد الحقيقي لسكان الوطن العربي وهل هو ١٥٠ مليون أو ١٨٠ مليون أو ٢٠٠ مليون أو ٢٢٠ مليون أو ٢٥٠ مليون نسمة ولربما إلى أمد طويل؟؟. ومن ميزات هذا الفصل أيضاً ما يثيره في نفس القاريء العربي من مشاعر الأخوة العربية الحبيسة وخلقاتها النابضة وشجونها الكثيرة ويتساءل المرء أما أن الألوان أن تتفق الدول العربي على حد أدنى من التنسيق فيما بينها على طريقة وأسلوب عد أنفسهم فلعل يكون هذا لفاتحة الطريق لتنسيق أفضل علي مستويات أخرى اقتصادية واستراتيجية ومصرية.

(٩) كنا نأمل أيضاً أنه بعد العرض الطيب للصعوبات العديدة التي أوردها المؤلف في الفصل الثامن حول إجراء التعدادات أن يوضح لنا أو يقترح بعض الحلول للتغلب على هذه الصعاب، ولا يترك الأمر معلقاً هكذا فبعضها غير مستحيل بل أن معظمها يمكن معالجته ودرؤه وخاصة أنه قام بعمل مسوحات جيدة للعديد من تجارب الدول التعدادية التي بعقد المقارنة بينها أو من خلال الدراسات المقارنة واستخلاص الخبرات يمكن أن يتم تلافي بعض هذه الصعاب. ولعل مجموعة التوصيات بخاتمة الكتاب إشارة أوردت قليلاً من المقترحات في هذا الخصوص.

(١٠) أجمل الفصل التاسع أوجه استخدامات بيانات التعدادات أو بالأحرى فوائده وأبرز المؤلف علاقته الأساسية بالتخطيط والتغيرات الاجتماعية والاقتصادية وأغراض البحوث والدراسات المقارنة، وكونه إطاراً للعينات والدراسات المسحية وتقويم الإحصاءات الحيوية وغيرها وكذا أثره في شؤون التجارة والصناعة والتسويق. وهو فصل أحكم عرض عناصره بدقة فائقة، ولعلنا نضيف إلى ما أورده المؤلف أحد الاستخدامات أو الفوائد الكبرى للتعداد لما يمكن أن يسمى الدراسات الإستراتيجية التي تجربها بعض الدول وتوجه سياساتها على أساسها وتساعد في دعم اتخاذ القرارات المصيرية وقرارات السياسات الرئيسة على مختلف أنواعها. ولا يخف على أحد ذلك الأرق الذي سببته الإحصاءات الحيوية المتعلقة بمعدلات المواليد المتزايدة والمرتفعة نسبياً والإسقاطات السكانية الخاصة بالجمهوريات السوفيتية الإسلامية - والتي كانت في الحوزة السوفيتية واستقلت الآن على أية حال - والتي كتم النظام الشيوعي تنفاصيلها وإن لم تحف على المتخصصين في العالم الغربي - مما دعا السوفييت آنذاك أن يضعوا إستراتيجيات التدويب والامتصاص لهذه الشعوب المتكاثرة وسياسات عليها في القدر السوفيتي حتى التبخر والتلاشي، وحيث كانت التوقعات تشير إلى أنه إن آجلاً أو عاجلاً ستصبح هذه الجمهوريات أغلبية عددية، وحمداً لله أن انفصلت واستقلت على أية حال. ولعل إسقاطات النمو السكاني لعرب الضفة والقطاع مقارنة بالإسرائيليين تسبب قلقاً إستراتيجياً غير قليل لإسرائيل حتى في ظل معاهدات السلام ومشاريعه الجارية الآن ومعادلاته الصعبة المجهولة في طرف واحد أو طرفين.

ولعلنا نضيف أن أهمية التعدادات الاستراتيجية تزايد اليوم وخاصة في ظل ما يسمى النظام - أو اللانظام - العالمي الجديد وعوالم التكتلات والتجمعات الكبرى التي ولا شك سيكون التصنيف بينها وفيما بين وحداتها وحدودها على أسس تستقي مؤشرات من التعدادات لكل وحدة داخلها وعندما تتمكن الدول من معرفة تعداد كل منها وخصائص تركيباتها السكانية ومؤشراتها الاقتصادية يمكن أن تصنف نفسها في سجلات هذا العالم أو نظامه - أو لا نظامه الجديد خاصة في فرعه أو قائمة ترتيبه الاقتصادي - وما إذا كانت هذه الدول أسوداً فيه مالكة ومستحوذة أو نموراً جريئة صاعدة أو مجرد حُمْلان وديعة وشياه ذبيحة.

أراد الكاتب أن يخبرنا بكتابه اجمالاً إن احتلال مقعد في قطار الحضارة سواء كان هذا المقعد في الدرجة الأولى الممتازة منه أو في سبنسة (ذيل) هذا القطار وخاصة في ظل النظام - أو اللانظام الدولي الجديد يتطلب عمليات جرد وحصر وعد وتعداد وتنبؤ وإسقاط ليس فقط للسكان بل إبراز تفصيلي لخصائصهم وتركيبهم ومواردهم وعلى الدول العربية أن تدرك وتعي ذلك جيداً وتستعد وتعد استجابة - أيضاً - للنداء الإلهي الذي يدعونا أن نعدّ لهم من قوة ومن رباط الخيل

تلك هي الصيحة التي ربما حاول الخريف في ثنايا كتابه - عامة - وفي فصليه السابع والتاسع تحديداً أن يطلقها عالية مدوية .

(١١) الفصل العاشر والأخير فهو معجم مصطلحات لبعض المفاهيم لاشك المفاهيم لاشك أنه أثرى باقي المتن وإن كان القاريء يشعر أنه أما أن يكون قد جاء متأخراً من حيث الموقع فكان يجب أن تكون هذه المفاهيم والمصطلحات واضحة للقاريء قبل أن يخوض في غمار المتن ، كمقدمة ومدخل ، شعور آخر يشعر به قاريء هذا الفصل وهو أنه جاء كجزيرة منعزلة ربما نقترح وفي طبعة قادمة للمؤلف أن يقيم بينها وبين باقي الكتاب جسراً ، فمحتوى هذا الفصل يجب أن يكون مدخلاً أو معبراً لشيء يأتي بعدها . هذا الفصل بموضعه الحالي كأنه الحصان خلف العربى وليس أمامها . ولعل أيضاً يكون في توسيع الاطار المفاهيمي الجيد الذي عرضه المؤلف وزيادة قاعدة مصطلحاته إضافة طيبة تعطي الكتاب وزناً وثقلاً علمياً أوى وأشمل .

(١٢) اتسمت مراجع الكتاب العربية والانجليزية بحداثتها ومحاولتها اللحاق حتى بما طبع في أوائل التسعينيات وهي حسنة نفتقدها في كثير من الكتب الجغرافية وتجعل القاريء آمناً مطمئناً على أن ما يقرؤه عصري وجديد ومواكب لآخر ماورد في أدبيات هذا الموضوع ، وإن ندرت بالقائمة تلك الكتب الأكثر تخصصية والتي تعرض للشق الرياضي الحسابي لهذا الموضوع ولمن يريد أن يتوسع في قراءته .

(١٣) الملاحق تمثل حشداً طيباً حافلاً بكثير من المعلومات والبيانات التي يمكن أن يفيد منها الكثيرون وجاءت جميعها في موضعها تماماً وإن كان يمكن زيادة أمثالها وقد جاء ملحق المصطلحات السكانية في خاتمة الكتاب دقيقاً في معظمه من حيث المصطلح ومرادفه بالانجليزية على عكس كثير من المصطلحات الأخرى التي وردت في ثنايا المتن وأجتهده المؤلف في محاولة البحث عن مرادف أو بديل عربي لها لكن لم هذه البدائل لم تأت معبرة عن الأصل أو المقصود بالانجليزية منها . ومن ذلك على سبيل المثال مفردات : تراكم الأعمار Age Heaping ، وتبديل الأعمار Age Shifting enumeration survey وكلمة بلوك واستخدامها Block كما هي دون ترجمة الاختيار البعدي Post وغيرها كثير ولعل في استشارة أحد اللغويين والمتخصصين في الاشتقاق اللغوي والذي يجيد العربية والانجليزية يكون فيه وحول إلى تدقيق لغوي أفضل لهذه المصطلحات .

الكتاب الذي عرضنا له جديد في موضوعه ، جيد في عرضه ، حسن في اخراجه جاء ليسد فجوة ظلت خاوية لفترة طويلة . وقد غرس الخريف بهذا المؤلف فسيلة جغرافية علمية طيبة

طال انتظار وقت غرسها ، وثقتي عالية أن هذا الغرس سيؤتي أكله وستثمر هذه الفسيلة ثماراً يانعة .

ويستطيع المتابع للدراسات السكانية عموماً وخاصة تلك القليلة التي تأتي من الجغرافيين أن يقرر أن كتاب الخريف استطاع بمقدرة أن يخترق صفوف الأنظمة والأفرع العلمية العديدة وذات الصلة والتي تتصارع لتحوز على موضوع التعداد ، ويجد له موطأ قدم فيها ثم يرفع بينها علماً جغرافياً خفياً وبيرقاً رفراً ورأية عالية . . يقول هذا الكتاب الجغرافي ببساطة . . إنه يجب ألا يُفتي في موضوع يمس السكان والبشر وعالم العوائل البشرية وتكاثرها عبر الزمان وفوق المكان ونحن أهل الجغرافيا البشرية وجغرافية السكان هنا قاعدون . . إذن فإحدى حسنات الكتاب أيضاً في كونه قدوة للجغرافي العربي الذي عليه الأيهاب الصعب بل عليه أن يقتحم العقبة ، ويتخطى الحاجز ويكسر الطوق ويفك الحصار ويلقي القيد ويقدم الحديد ويزاحم بفكره ومنهجه ومبادئ علمه ويطلق العنان لفراسته أو أفراسه في ساحة اختلطت فيها العلوم وتشابكت خطوطها ، ولكن يظل فيها البقاء للنابل لا الحابل البقاء فيها يكون للأصلح والجديد والمختلف والعلمي والتطبيقي الإنساني ، وتماها فقد فعل هذا الكتاب حيث ركب مؤلفه الصعب وخاض بحراً لجيا عاصفا متلاطم الأمواج وأبحر بنا من خلال فصول كتابه في مضايق وخلجان هذا الموضوع - التعداد السكاني - بمهارة ربان مقتدر . ويجد المرء بعد قراءته أن هذا الربان قد حط بنا ورساً ببر الأمان - وأثبت وهذا ربما هو أهم ما في الكتاب - إنه ليس هناك شيء (موضوع) يستعصي على المعالجة الجغرافية .

يستحق إذن الكتاب منا ترشيحاً قوياً ليكون في مكتبة كل جغرافي أكاديمي متخصص أو آخر ممارس عام أو حتى طالب للعلم الجغرافي في مراحل البكالوريوس ، وكذا الباحث الجغرافي فيما بعد البكالوريوس ، أرشح الكتاب أيضاً لكي ينهل منه العديد من المتخصصين في أفرع أخرى علمية مستقلة أو ذات قربى بالجغرافيا كالاقتصاد والسياسة والاحصاء والاجتماع والديموجرافيا والتخطيط بأنواعه وأفرعه ، وكذلك أوصى مراكز البحوث والدراسات على أنواعها الأكاديمية منها وتلك التي تقدم الخدمة والخبرة الاستشارية باقتناء هذا السفر القيم .

أرشحه أيضاً بقوة لكي يستفاد منه من قبل إدارات الاحصاء ومؤسساتها بالوزارات والمصالح الحكومية وللعديد من هيئات قطاعات الاقتصاد العام الخاص . ولعل فائدته تعظم لدى تلك الهيئات والمؤسسات القائمة على عمليات التعداد بالدول العربية جمعاء . وكذا منظمات ومؤسسات التنسيق على المستوى الإسلامي والعربي والخليجي كمنظمة المؤتمر الإسلامي ومؤسسات الجامعة العربية ومؤسسات مجلس التعاون الخليجي . الكتاب في الواقع يجب أن



يقتنيه أي مثقف فهو يزين مكتبة كل شخص .

الكتاب أيضاً يرفد بقوة أي مقرر يقدم في جغرافية السكان أو الدراسات السكانية على مستوى البكالوريوس وفي مراحل الدراسات العليا في الجغرافيا ، ويرفد مقررات أكاديمية أخرى على نفس المستويات في الاقتصاد والاجتماع والاحصاء والتخطيط .

لقد جاء كتاب الخريف في فترة يطلق عليها الكثيرون خريف الجغرافيا العربي . . جاء في تقديرنا ليضيء شمعة وليحيي أملاً ويوقد شعلة ولعله - وبعد كتاب الخريف ، وإذا ما توالى أعمال مماثلة - أن ينقش خريف الجغرافيا العربية ويعود ربيعها الذي ذهب وولى مشرقاً وضاءً .